اقتصاد

موجة غلاء في العراق مع قرب رمضان

بغداد ـ **سلام الجاف**

شهدت الأسواق العراقية أخيراً موجة غلاء في أسعار المواد الغذائية، على خلفية تخفيض الحكومة قيمة الدينار أمام الدولار، وهو ما رفع تكلفة السلع المستوردة من الخارج، وساهم في الموجة زيادة الطلب على السلع مع خروج العراقيين للتسوق استعداداً لشهر رمضان، ما زاد الطلب على بعض المواد التي ارتفعت أسعارها ثلاثة أضعاف تقريباً.

وحاولت الحكومة إلقاء مسؤولية ارتفاع الأسعار على التجار الذين وصفتهم بـ«أصحاب النفوس الضعيفة». إلا أن عضو غرفة تجارة بغداد، علي الغالبي، قال لـ«العربي الجديد» إن الحكومة هي المسبّب الرئيس لموجة الغلاء التي تشهدها أسعار السلع، وخصوصاً المواد الغذائية، موضحاً أن رفع سعر صرف الدولار أثر سلباً في الأسعار.

وتابع الغالبي، قائلاً إن «النسبة الكبرى من المواد الغذائية تستورد من الخارج بالدولار، ومن المنطقي أن تشهد صعوداً بالأسعار مع ارتفاع صرف الدولار»، مبيناً أن أسعار المواد الرئيسية كزيت الطعام والرز والسكر والطحين، سجلت ارتفاعاً ملحوظاً أرهق المواطنين، وخصوصاً أنهم يستعدون لشهر رمضان.

وكان رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي قد أكد خلال كلمة في جلسة لمجلس الوزراء، يوم الثلاثاء، أن «ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية التي تصنع محلياً، محاولة من أصحاب النفوس الضعيفة، وبعض الجشعين من التجار لإرباك الوضع الاجتماعي»، مؤكداً أن هؤلاء يستغلون إقبال المواطنين على شراء هذه المواد مع قرب شهر رمضان.

وتابع الكاظمي: «وجهت وزارة الداخلية والأمن الاقتصادي باتخاذ إجراءات مناسبة لمنع التلاعب بقوت المواطنين، وكفّ جشع بعض التجار، ومتابعة الأسواق».

وفي إشارة إلى ضخامة موجة الزيادة الأخيرة في الأسعار، أكد عضو اللجنة المالية في البرلمان العراقي، جمال كوجر، أن بعض أسعار المواد الغذائية ارتفعت بنسبة 300% رغم أن الزيادة في سعر صرف الدولار هي 18,5% فقط، واصفاً ارتفاع أسعار الغذاء بـ«المؤلم».

وأشار كوجر في حديث لـ«العربي الجديد» إلى ارتفاع عبوة لتر واحد من زيت الطعام، مثلاً، من 1250 ديناراً (أقل من دولار واحد) إلى 3 آلاف دينار (أكثر من دولارين)، موضحاً أن الحكومة غير قادرة على ضبط أسعار المواد الغذائية.

ولفت عضو اللجنة المالية في البرلمان العراقي إلى أن كثرة التصريحات التي تتحدث عن إعادة سعر الدولار إلى ما كان عليه، ساهمت أيضاً في إرباك السوق. وأضاف أن «الأسعار مرتفعة جداً، ونتمنى أن يكون الضمير هو الحاكم»، مؤكداً أن الحكومة مطالبة بمتابعة أسعار شراء المواد المستوردة، ووضع نسبة ربح معقولة عليها».

ويطالب نواب وكتل سياسية في البرلمان الحكومة بإعادة سعر صرف الدولار إلى ما كان عليه سابقاً، بسبب ما خلّفه خفض قيمة الدينار العراقي من انعكاسات سلبية على معيشة المواطنين العراقيين.

وفي ديسمبر/ كانون الأول 2020، أقدمت السلطات العراقية على خفض قيمة العملة المحلية، حيث ثبتت سعر بيع الدولار للبنوك وشركات الصرافة عند 1450 ديناراً، بدلاً من 1190 ديناراً للدولار الواحد، مبررة ذلك بالعجز في مشروع قانون موازنة 2021.

وتعاني الموازنة العراقية من اضطرابات واسعة بسبب تهاوي أسعار النفط، المصدر الرئيسي للإيرادات العامة، وتداعيات جائحة كورونا الخطيرة على الاقتصاد.

عندما عطست قناة السويس

مصطفى عبد السلام

عطست قناة السويس، شريان الشحن الرئيسي في العالم، وجنحت سفينة شحن عملاقة في وسط مجراها الذي يمتد لنحو 200 كيلومتر، فعطست التجارة الدولية، وقفز سعر النفط في الأسواق العالمية بنسبة 6% رغم تأكيد إدارة القناة في البداية، وعلى غير الحقيقة، استمرار الحركة الملاحية.

ما زاد قلق أسواق النفط هو أن هناك ما لا يقل عن 10 ناقلات نفط عملاقة تحمل نحو 13 مليون برميل تنتظر عودة المرور في القناة الذي قد يتعطل لأيام.

وهناك أيضًا سفن عملاقة محملة بالغاز الطبيعي ومشتقات بترولية مثل البنزين والسولار والمازوت وغيرها في انتظار المرور، وبالطبع سيتم حجب هذه الكميات النفطية الضخمة عن الأسواق إلى حين علاج المشكلة.

وقع حادث جنوح سفينة «إيفر غيفن» الضخمة في قناة السويس يوم الثلاثاء فتأثرت حركة التجارة الدولية، وتسبب الحادث في تجميد حركة بحرية يومية بقيمة تبلغ نحو 9,6 مليارات دولار يوميا حسب بيانات لويدز ليست « Lloyd's List»، وبلغت الخسائر نحو 400 مليون دولار في الساعة.

وعقب وقوع الحادث تخوفت الأسواق العالمية على حركة توريد السلع والبضائع والمواد الخام والسلع الوسيطة سواء القادمة من الشرق حيث الصين ودول جنوب شرق آسيا، أو القادمة من الأسواق الأوروبية، حيث تمر شاحنات البضائع العملاقة عبر القناة التي تعتبر من أكثر الممرات المائية نشاطاً في العالم.

ومع تأخر السلطات المصرية في تعويم سفينة الحاويات الجانحة فإن مخاوف الأسواق الدولية تتواصل خاصة المتعلقة بتدفقات النفط الذي شهد طلبا متزايدا في الفترة الأخيرة على خلفية توقعات بانتعاش الاقتصاد العالمي عقب تراجع مخاوف جائحة كورونا.

الحادث يثبت مجددا أن قناة السويس لا تزال رقما صعبا ومهما في التجارة الدولية رغم ما قيل عن تنفيذ مشروعات منافسة سواء في الصين أو بنما أو غيرها، فالقناة لا تزال أهم ممر بحري في العالم، حيث يمر من خلالها نحو 12% من التجارة الدولية، و10% من إمدادات النفط العالمية، كذلك يمر نحو 30% من حركة سفن الحاويات العالمية عبر قناة السويس يوميا، وهي محمّلة بكل شيء من الوقود إلى السلع الاستهلاكية. ولا تزال القناة المصرية هي أقصر طريق يربط بين الشرق والغرب، بسبب موقعها الجغرافي المميز، إذ تصل بين البحرين المتوسط والأحمر.

الحادث لن تقف تأثيراته السلبية على التجارة الدولية والنقل البحري، بل ستمتد إلى الاقتصاد المصري، فقناة السويس تعد واحدا من ضمن 5 موارد رئيسية للنقد الأجنبي، حيث تدر على البلاد ما يقرب من 5,6 مليارات دولار سنويا.

ارتفاع إيرادات عملاق الإنترنت الصيني

سجلت شركة الإنترنت الصينية العملاقة «تينسنت» نموا بنسبة 28 في المائة على أساس سنوي في الإيرادات لعام 2020، محققة نحو بـ482 مليار يوان (حوالي 73,9 مليار دولار). وفي الربع الأخير من عام 2020، جلبت التكنولوجيا المالية وخدمات الأعمال 38,5 مليار يوان، أي ما يقرب من ثلث إجمالي إيرادات الشركة، مسجلة زيادة بنسبة 29 في المائة على أساس سنوي. وكشفت تينسنت لأول مرة عن بيانات الاستهلاك للاعبين دون السن القانونية في بيانها المالي. وفي الربع الأخير من العام الماضي، استحوذ اللاعبون الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا على 6 في المائة من إجمالي عائدات الألعاب عبر الإنترنت المحلية للشركة، حيث يمثل اللاعبون الذين تقل أعمارهم عن 16 عامًا ما يقرب من 3,2 في المائة من إجمالي دخل الألعاب عبر الإنترنت لشركة تينسنت في الصين.

(Getty)

أخبار

أسواق الأسهم العالمية قد ترتفع 10%

توقع مصرف «بي بي إس غلوبال ويلث مانجمنت» السويسري ارتفاعًا بما بين نسبة 5% و10% في أسواق الأسهم العالمية، قائلا إن الأسواق الناشئة والمؤسسات المالية وأسهم الطاقة وأسهم الشركات الصغيرة تستعد لتحقيق أكبر مكاسب. وذكرت، كارولين سيمونز، رئيسة قسم المعلومات لدى البنك في المملكة المتحدة في مكالمة استثمارية شهرية الثلاثاء أن المحللين لديهم تفضيل خاص للأسواق الناشئة في آسيا والصين. وتوقع المصرف وصول أسعار خام برنت إلى 75 دولارًا للبرميل بحلول نهاية العام. كما يتوقع البنك ارتفاع عائد سندات الخزانة الأميركية لأجل 10 سنوات إلى نحو 2% بنهاية العام.

صادرات النفط العراقي 5 مليارات دولار

تخطت صادرات النفط العراقي 5 مليارات دولار في فبراير/شباط الماضي، وفقا لبيانات أصدرتها وزارة النفط الخميس. وأظهرت الوزارة على حسابها على فيسبوك، أن كمية الصادرات من النفط الخام بلغت 82,8 مليون برميل بإيرادات بلغت 5,013 مليارات دولار. وبذلك، تزيد إيرادات العراق من الصادرات النفطية بقيمة 260 مليون دولار مقارنة بشهر يناير/ كانون الثاني، بمتوسط سعر 53,29 دولار للبرميل.

وبلغت الكميات المصدرة من النفط الخام لشهر فبراير الماضي 79,1 مليون برميل من الحقول النفطية في وسط وجنوب العراق، بإيرادات 4,8 مليارات دولار، بجانب 3,77 ملايين برميل صادرات من نفط كركوك عبر ميناء جيهان، حققت إيرادات 212,5 مليون دولار.

جنوب شرق آسيا يخسر 6 مليارات دولار

أظهرت دراسة حديثة صادرة عن البنك الدولي أن دول جنوب شرق آسيا تخسر نحو 6 مليارات دولار سنويًا، بسبب عدم الاستفادة من المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد سواء بإعادة التدوير أو استردادها. ووفقًا لما نشرته «بلومبيرغ»، أوضح التقرير أن مصير أكثر من 75% من البلاستيك القابل لإعادة التدوير في ماليزيا وتايلاند والفيليبين، هو النفايات. وفي تايلاند وهي لديها أكبر قطاع للبتروكيماويات في جنوب شرق آسيا، يتم تدوير أصغر كمية من النفايات البلاستيكية بنسبة أقل من 18%.

المغرب: انتقادات حادة لوصفات صندوق النقد

الرباط ـ **مصطفى قماس**

تواجه وصفات صندوق النقد الدولي للمغرب انتقادات حادة من مسؤولين وخبراء مال، بسبب مطالباته بتقليص عدد الوظائف والمضي في الخصخصة وعدد من الإصلاحات الأخرى.

وكان صندوق النقد الدولي تعرض لانتقادات من المندوب السامي في التخطيط، أحمد الحليمي، أخيراً، حيث اعتبر أن وصفاته لم تعد صالحة، خاصة بعد ما كشفت عنه الأزمة الصحية، مؤكدا أنه يمكن التوسع في العجز والتضخم بقرار سيادي، كما يمكن اللجوء للمديونية إذا كانت ستفضي إلى استثمارات في القطاعات الإنتاجية.

وفي نفس السياق، يعتبر الخبير في المالية العمومية، محمد الرهج، في حديثه لـ«العربي الجديد» أن صندوق النقد الدولي، يحرض على تقليص الإنفاق العمومي من أجل تقليص عجز الموازنة، هذا ما يفسر دعوة الصندوق للتحكم في كتلة الأجور وتقليص عدد الوظائف، وحتى المضي في الخصخصة.

ووصل عجز الموازنة إلى 7,6 في المائة من الناتج الإجمالي المحلي في العام الماضي، وهو معدل يتوقع البنك المركزي أن يصل إلى 7,2 في المائة في العام الحالي، ثم 6,7 في المائة العام المقبل، مرجحاً أن تتزايد نسبة مديونية الخزانة من 77,4 في المائة إلى 79 في المائة في 2021.

ويعتبر محافظ البنك المركزي المغربي، عبد اللطيف الجواهري، أنه لا يمكن طلب خط جديد للسيولة والوقاية، إذا لم يقم المغرب بالإصلاحات الهيكلية الضرورية مع تحديد الأولويات على هذا المستوى في إطار حزمة إصلاحات يراد تفعيلها.

وذهب إلى أنه لا يمكن التوجه لدى صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على خط للسيولة والوقاية، إلا بعد بلورة حزمة من الإصلاحات التي يراد الانخراط فيها، مع تحديد الأولويات على هذا المستوى. غير أن الرهج يتصور أنه يفترض في المغرب العمل بهدف عدم السقوط في فخ الاستدانة والعمل على تفعيل الإصلاح الجبائي، الذي اتُفق على مبادئه قبل حوالي عامين، حيث يراد منه تحقيق العدالة الجبائية بين الملزمين، علما أن محافظ البنك المركزي كان دعا إلى محاربة التهريب الجبائي عندما حل بمجلس النواب قبل أشهر.

وأكد محافظ المركزي، يوم الثلاثاء الماضي، أنه يجب تحديد الأولويات على مستوى الإصلاحات الهيكلية التي يجب الانخراط فيها.

مال وناس

التونسيون في مرمى الاحتكار

انفجار أسعار الغذاء مع اقتراب رمضان

يعاني التونسيون منذ أشهر من ارتفاع صاروخي لأسعار الخضروات والفواكه والدواجن واللحوم الحمراء ومختلف المواد الغذائية المصنعة

تونس ـ **إيمان الحامدي**

بخشى التونسيون من انفجار جديد في أسعار الغذاء مع اقتراب شهر رمضان بعد تلميحات رسمية بإمكانية ارتفاع أثمان الخضروات والفواكه بسبب تزامن رمضان مع موسم تقاطع الفصول الذي يقلّ فيه إنتاج العديد من المواد الزراعية.

ويعاني التونسيون منذ أشهر من ارتفاع صاروخي لأسعار الخضروات والفواكه والدواجن والبيض واللحوم الحمراء، فضلاً عن زيادات أخرى متواترة في مختلف المواد الغذائية المصنعة.

ويمثّل شهر رمضان أهم المواسم الاستهلاكية في تونس حيث يزيد معدل الإقبال على المواد الأساسية للظهو بأكثر من 50 بالمائة، فيما يتضاعف الإقبال على مواد أخرى مثل البيض بأكثر من 3 مرات.

رجح مدير مرصد التزويد والأسعار بوزارة التجارة، رمزي الطرابلسي، أن تشمل الزيادة في الأسعار أصنافاً من الخضروات على غرار الطماطم والبصل والخضروات الشتوية نتيجة نقص ما يتسبب اليا في زيادة أسعار. وقال الطرابلسي في تصريح لـ«العربي الجديد» إن مواد أخرى أساسية ستشهد استقرارا في العرض والأسعار، ولا سيما منها البطاطا، بالتعويل على المخزونات التعديلية من هذه المادة التي تم تجميعها، مشيراً إلى أن الوزارة ستكافح الغلاء بزيادة المهمات الرقابية في الأسواق وتحديد هوامش الربح، مشددا على أهمية دور المواطن في ترشيد الاستهلاك والتصدي للمحتكرين.

وحسب الأرقام الرسمية التي ينشرها معهد الإحصاء الحكومي تسجّل أسعار الغذاء قفزات غير مسبوقة حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية خلال شهر فبراير/ شباط الماضي بنسبة 4,8 بالمائة مقارنة بالشهر السابق عليه.

وكشف المعهد عن زيادة في أسعار الخضر بـ12,1 بالمائة والزيوت الغذائية بنسبة 10,2 بالمائة، فيما قدرت الزيادة في أسعار مشتقات الحليب والبيض بنسبة 5,7 بالمائة.

والغلاء واقع ملموس يواجهه التونسيون يوميا، غير أن طفرات الأسعار المرتقبة في رمضان تزيد من مخاوفهم بسبب الوضع الاجتماعي الصعب لفئات واسعة ممن فقدوا دخولهم وأصبحوا في وضع البطالة وقت تعجز السطات على كبح الأسعار التي أوكلت لقوانين السوق وأهواء المضاربين.

ويقول عضو المكتب التنفيذي لمنظمة المزارعين، محمد رجايبية، إن المزارعين بدورهم ضحايا زيادات أسعار مدخلات الإنتاج وتفكك أنظمة الإنتاج بسبب التخلي التدريجي للدولة عن دورها التعديلي وحماية المنتجين بتخزين فوائض الإنتاج

وأكد رجايبية في تصريح لـ«العربي الجديد» أن التدخل الحكومي عبر البات التخزين التعديلي كان يمثل أداة مهمة في السوق لتحسين العرض بمواسم تقاطع الفصول وكبح الأسعار وقطع الطريق على المحتكرين، غير أن تراجع دور الحكومة الحمائي للأسعار بذر بانفلات تام لأثمان الغذاء مع تصاعد الاستهلاك في شهر رمضان. وأشار عضو منظمة المزارعين أن قطاع الزراعة هو صمام الأمان لحماية الأمن الغذائي للتونسيين والحفاظ على قدرتهم الشرائية مطالبا بإعادة النظر في السياسات الحكومية للتصرف في الإنتاج وبرمجة الزراعات ودعم الفلاحين.

وأكد في ذات السياق، أن شهر أبريل/ نيسان المقبل الذي يتزامن مع حلول شهر رمضان من الفترات الصعبة على مستوى تزويد السوق لتقاطع الفصول وعدم وصول المنتجات الصيفية من الخضر والفواكه مرحلة النضج ما يتسبب عادة في ندرة المنتجات وغلاء الأسعار.

ويحرم الغلاء التونسيين من أصناف عديدة من الغذاء وأهمها اللحوم الحمراء التي أصبحت تحل في مواسم قليلة على موائد العائلات نتيجة ارتفاع أثمانها وتعويضها بمصادر بروتينية أخرى أقل ثمناً، ومنها الدواجن والبيض.

تراجع استهلاك التونسي من اللحوم الحمراء من معدل 11 كلغ سنوياً قبل 2011 إلى 9 كلغ سنوياً في الوقت الراهن، وفق أرقام رسمية لشركة اللحوم الحكومية.

وقال رئيس منظمة الدفاع عن المستهلك، سليم سعد الله، إن الطعام الخالي من البروتين أو ما يعبره عنه محليا «الطبق الكذّاب» أصبح سائدا لدى أغلب الأسر التي لم تعد لديها القدرة على الجمع بين الخضر والفواكه واللحوم في سلّة واحدة. وأكدّ سعد الله أن المنظمات المدنية ستتحرك من أجل تفعيل آليات المقاطعة لكل المواد المترفعة السعر بشكل مبالغ في خلال رمضان لكسر الطوق الذي يضربه المحتكرون على أسواق الجملة، فضلا عن توفير عشرات النقاط لبيع مواد زراعية من المنتج إلى المستهلك وفق تصريحه لـ«العربي الجديد».

تراجع استهلاك المواطنين للحوم بسبب غلاء أسعارها (Getty)

تقرير رسمي: زيادة أسعار الخضر 12,1% في فبراير

عملات

تحجيم الاستيراد لوقف انهيار الليرة السورية

عدنان عبد الرزاق

تحسن سعر العملة السورية بأكثر من 600 ليرة مقابل الدولار، ليسجل، أمس الخميس، نحو 3990 ليرة، بعد أن هبط خلال آخر إقفال الأسبوع الماضي إلى نحو 4600 ليرة مقابل العملة الأميركية.

وقالت مصادر إعلامية من العاصمة السورية دمشق إن نظام بشار الأسد شدّد الحملة الأمنية بالتوازي مع إجراءات لكبح الاستيراد. وكشفت المصادر، التي رفضت ذكر اسمها، لـ«العربي الجديد» عن «إغلاق شركتي صيرفة بدمشق ومنع مكاتب الصيرفة بمنطقتي المرجة والحريقة من البيع والشراء»، وفي حين يحقّل نظام بشار الأسد أسباب تراجع سعر الليرة لما حصل في لبنان، يكشف مسؤول مالي سوري أن حكومة بشار الأسد «اتخذت خلال الساعات القليلة الماضية سلسلة من الإجراءات» لتحسين سعر الليرة السورية، واعداً بمزيد من التحسن خلال الأيام المقبلة.

ويضيف المسؤول المالي، وفق ما نقلت وسائل إعلامية سورية أول من أمس، أن بلاده حدت بشكل كبير من عمليات التهريب بين الحدود السورية واللبنانية، ومنعت استيراد العديد من المواد التي تعتبر من الكماليات ويمكن الاستغناء عنها عدة أشهر، فضلاً عن التدخل في سوق الصرف من خلال توقيف عدد ممن يمارسون مهنة الصيرفة بشكل غير نظامي. وعلّقت وزارة الاقتصاد السورية استيراد أجهزة الهواتف المحمولة «حتى إشعار آخر»، وفق قرار رسمي نشرته صحيفة الوطن، أول من أمس، في خطوة بررتها الهيئة الناظمة للاتصالات بمنح «الأولوية» لاستيراد مواد أساسية وسط شحّ الدولار وتدهور الليرة. ويموّل المصرف المركزي جزءاً من كلفة إجازات الاستيراد الرسمية، ومع هذا القرار، سيذهب الجزء المخصص للهواتف المحمولة إلى تمويل مواد أساسية أخرى، حسب مراقبين. وفور التداول بالقرار، شهدت أسواق الهواتف المحمولة ارتفاعاً متفاوتاً في أسعارها.

وتعاني سورية التي تشهد أزمة اقتصادية حادة بعد 10 سنوات من الحرب، وتطاولها عقوبات غربية، في توفير الدولار الضروري لاستيراد احتياجاتها الأساسية، في وقت تسجّل الليرة منذ مطلع العام انخفاضاً غير مسبوق، فوق 4 آلاف ليرة، ولا يزال سعر الصرف الرسمي يعادل 1256 ليرة. وما فاقم من الأزمة الاقتصادية أخيراً تدابير التصدي لوباء كوفيد-19. كذلك تواصل الانهيار الاقتصادي المتسارع في لبنان المجاور لها مع الأزمة السورية، حيث يودع سوريون كثر، بينهم رجال أعمال، أموالهم، ما زاد الوضع سوءاً في سورية. وفي محاولة من النظام السوري لكبح جموح الدولار، شدد الحملة الأمنية على شركات الصرافة وأغلق بعضها. وفي هذا السياق، يرى الاقتصادي السوري، حسين جميل، أن سعر الصرف لا يعالج بالقمع والإغلاق لمكاتب الصرافة، بل بالبحث عن الأسباب الحقيقية وتلافيها، مبيناً خلال اتصال مع «العربي الجديد» أن السوق يعاني من خلل كبير بالعرض النقدي، خاصة بعد طرح نظام الأسد كتلا نقدية كبيرة من العملة السورية، مع نقص كبير بالعملات الأجنبية واستمرار تجار سورية ولبنان في شراء الدولار من السوق السوداء لتمويل التجارة، بواقع الأزمة التي يعيشها البلدان.

ويتوقع جميل أن تعاود العملة السورية الهبوط بعد موجة الملاحقة والحلول الأمنية، لأن مقومات استقرار سعر العملة مفقودة بسورية، بل ومرشحة برأيه لمزيد من التآزم، بواقع اضطرار النظام لاستيراد الضروريات من قمح ونفط، وعدم كفاية سد الصادرات خلل الدولار، لأنها تقتصر على الخضر والفواكه وغذاء السوريين، إذ لا يمكن وقف استيراد مستلزمات الدواء والغذاء من الخارج أو اعتبار النفط كماليات. ويضيف الاقتصادي السوري: قراراً منع استيراد الهواتف المحمولة ومستلزماتها ضمن ما أعلنته وزارة الاقتصاد عن وقف استيراد الكماليات، فمن هي الشركات الحصرية بهذا القطاع؟ وهل نسيت الوزارة أن شركة أسماء الأسد، زوجة الرئيس السوري، هي من استوردت عبر شركتها «ايماتيل» آخر إصدار «ايفون» قبل شهرين؟ وأقامت حفلاً بدمشق لبيعها بما بين 5 و5,5 ملايين ليرة سورية. وكان مجلس الوزراء قد أكد على الوزارات في جلسته الأسبوعية، الثلاثاء الماضي، دعم جهود فريق العمل المشكل لدى مصرف سورية المركزي، والذي يضم مختصين من القطاعين العام والخاص والأجهزة الرقابية المعنية، لمتابعة تطورات سوق الصرف وتقديم المقترحات اللازمة لاتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة ذلك، بالتوازي مع تشكيل فريق عمل لمتابعة منعكسات هذه الإجراءات على استقرار وتخفيض أسعار السلع الأساسية. كما جدد رئيس مجلس الوزراء، حسين عرنوس، الوعيد بفرض عقوبات رادعة بحق المضاربين على الليرة، واتخاذ أشد العقوبات وفق القانون بحق محتكري المواد الغذائية والمتاجرين بالمواد المدعومة، مع الاستمرار ببذل أقصى الجهود وتقديم التسهيلات اللازمة لزيادة الإنتاج لتوفير المتطلبات اليومية للمواطن بأسعار وجودة مناسبة.

وتعاني الأسواق السورية من ارتفاع في أسعار السلع تعدى 30% خلال الأسبوعين الماضيين، بعد تراجع سعر صرف الليرة رغم وفرة العرض السلعي، كما تقول مصادر من دمشق لـ«العربي الجديد». وتشير المصادر، التي رفضت ذكر اسمها، إلى أن عادات شراء الخضر والفواكه بـ«الحبة» باتت سمة أسواق العاصمة دمشق، بل ويوجد إعلان سعر من الباعة للقطعة الواحدة «حبة الطماطم 150 ليرة سورية»، وذلك بعد ارتفاع سعر الكيلو من 1200 إلى 1500 ليرة خلال أسبوع. كما وصل سعر كيلو الخيار إلى 1300 ليرة والبطاطا إلى 1000 ليرة، علما أن راتب الموظف يكفيه لشراء كيلو بندورة وكيلو خيار يومياً لمدة شهر من دون أي نشاط أو إنفاق آخر»، حسب المصادر.

النظام يشدّد الحملات الأمنية ويغلق مكاتب صرافة

30% ارتفاعاً في أسعار السلع خلال الأسبوعين الماضيين

تقرير

حماية أموال الكويتيين

مطالبة شعبية بعدم المساس بصندوق الأجيال القادمة

تصاعدت المطالبة الشعبية والبرلمانية بحماية صندوق الأجيال القادمة خلال الفترة الأخيرة، إذ اقترح نواب وخبراء اقتصاد وقف التعيينات العشوائية وتنفيذ إصلاحات وتنويع مصادر الدخل للحد من الأزمة المالية بدلاً من المساس بأموال الأجيال القادمة

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

طالب أكثر من 30 نائباً بمجلس الأمة (البرلمان الكويتي) ومواطنون بعدم المساس بصندوق الأجيال القادمة، وذلك بعد الإعلان عن خطة الحكومة لسحب ما يقرب من 17 مليار دولار سنويا منه لمواجهة أزمتي عجز الميزانية وشح السيولة، خصوصا في أعقاب الأزمة المالية على خلفية تداعيات جائحة كورونا، حيث تشهد البلاد حالة من الترقب جراء ما تنوي الحكومة تنفيذه من السحب من صندوق الأجيال، مؤكدين أن هذا الصندوق ليس من حق الجيل الحالي وإنما من حق الأجيال القادمة بعد نضوب النفط. وهدد عدد من أعضاء مجلس الأمة بمحاسبة أعضاء الحكومة، مؤكدين أن التهديد سيطاول أيضاً جميع أعضاء الحكومة لدرجة عدم التعاون، حتى وإن وصل الأمر لحل المجلس مرة أخرى.

وصندوق الأجيال القادمة أسس في عام 1976، ويعتبر أقدم صندوق سيادي بالعالم، هدفه الأساسي هو الاستثمار في الأسهم العالمية والعقارات لتأمين مستقبل أجيال البلاد القادمة، لأن إيرادات النفط تمثل المصدر الأساسي للدولة، وهي من الموارد القابلة للنضوب، ما حدا بالدولة إلى التفكير بكيفية تأمين حياة أجيال المستقبل. وتضمن المرسوم تحويل 50% من رصيد صندوق الاحتياطي العام الذي أنشئ عام 1953، إضافة إلى إيداع ما لا يقل عن 10% من جميع إيرادات الدولة السنوية في الصندوق، لإعادة استثمار العائد من الإيرادات. وصدر مرسوم إنشاء الصندوق بالقانون رقم (106 لسنة 1976) بشأن احتياطي الأجيال القادمة، بحيث تقتطع سنوياً ابتداء من السنة المالية 1976 - 1977 نسبة قدرها 10% من الإيرادات العامة للدولة، ويتم استثمار الرصيد ويضاف عائد استثماراتها إلى هذا الحساب. وفي عام 2013 تم تغيير نسبة الاقتطاع من الإيرادات، حيث أصبحت 25% بدلاً من 10%. وتهدف الكويت من إنشاء الصندوق إلى تأمين مستقبل أجيال البلاد القادمة، لأن إيرادات النفط تمثل المصدر الأساسي للدولة، وتعد من الموارد القابلة للنضوب. وشهدت مواقع التواصل الاجتماعي إرسال الآلاف من الرسائل الشعبية تحمل مطالبة للحكومة الكويتية بعدم السحب أو المساس بصندوق الأجيال القادمة، حيث قال ناصر العدواني، وهو محلل مالي، على حسابه في «تويتر»: «أموالنا تطير وليس من حق أحد التخلي عن مستقبل الأجيال القادمة»، فيما انتقد الكثير من الكتاب والاقتصاديين هذا التوجه الحكومي.

25%

صدر مرسوم إنشاء الصندوق بالقانون رقم (106 لسنة 1976)، بحيث تقتطع سنوياً ابتداء من السنة المالية 1976 - 1977 نسبة قدرها 10% من الإيرادات العامة للدولة، وفي عام 2013 تم رفع نسبة الخصم من الإيرادات، إلى 25%.

وفي سياق آخر، قال مصدر حكومي من وزارة المالية الكويتية، إن مشروع القانون تم تقديمه بسبب الظرف الاستثنائي الذي تشهده الكويت على خلفية تداعيات كورونا وأزمة تفاقم عجز الميزانية، مشيرا إلى أن الحكومة اضطرت خلال العام الماضي للسحب من صندوق الاحتياطي العام والذي يقترب من النفاد.

وأضاف المصدر، الذي رفض ذكر اسمه، أن مشروع القانون الجديد لن يلغي قانون الدين العام الذي حاولت الحكومة تمريره خلال الفترة الماضية لاقتراض نحو 65 مليار دولار، مشيرا إلى أن الحكومة بحاجة إلى سيولة للوفاء بالتزاماتها.

وأوضح المصدر أن الحكومة تواجه العديد من الأزمات أبرزها شح السيولة، لافتا إلى تصريح وزير المالية الكويتي خليفة حمادة بشأن احتمال عدم قدرة الحكومة على سداد رواتب العاملين في المؤسسات الحكومية، مؤكدا أنه من دون التعاون من جانب أعضاء مجلس الأمة بشأن إقرار مشاريع القوانين الحكومية، فلن تتم معالجة الأزمات المالية الراهنة. وأحالت الحكومة إلى مجلس الأمة مشروعاً بقانون يقضي بجواز سحب مبلغ من احتياطي الأجيال القادمة لا يتجاوز 17 مليار دولار سنوياً، لمواجهة أي عجز يطرأ على الاحتياطي العام بالدولة.

الصادرات النفطية تشكل نحو 90% من الناتج المحلي

وقف التعيينات العشوائية وتنفيذ إصلاحات للحد من الأزمة المالية

وجاء في مشروع القانون، الذي اطلعت «العربي الجديد» على نسخة منه، أنه «يجوز سحب مبلغ من احتياطي الأجيال القادمة لا يتجاوز 17 مليار دولار سنوياً، لمواجهة أي عجز يطرأ على الاحتياطي العام للدولة، مع الأخذ بعين الاعتبار قيام الحكومة بترشيد الإنفاق، وتخفيض المصروفات وزيادة الإيرادات وتنويع مصادر الدخل».

من جانبه، أكد الخبير الاقتصادي الكويتي حجاج بوخضور لـ«العربي الجديد»، رفضه مشروع القانون الحكومي الأخير أو محاولة المساس بأموال صندوق الأجيال، مشيرا إلى أن الحكومة فشلت في معالجة أزماتها المالية الراهنة وتريد الآن تدمير مستقبل الأجيال.

وقال بوخضور إنه في ظل الأزمات المالية الراهنة، بالإضافة إلى إخفاق الحكومة في إدارة ملف السحب من صندوق الاحتياطي العام ووقف الهدر في الميزانية واستمرار القرارات العشوائية التي أضرت بالاقتصاد، ينبغي على مجلس الأمة تفعيل أدواته الرقابية والتشريعية ومساءلة الحكومة.

ودعا بوخضور الحكومة إلى محاربة الفساد الذي يستنزف المال العام، بدلا من اتخاذ قرارات عشوائية تضر بالمواطنين وبمستقبل الأجيال، مؤكدا أن صندوق الأجيال هو الأمل الأخير في ظل فشل الحكومة في التنمية والاقتصاد أو تنويع مصادر الدخل بدلا من الاعتماد على صادرات النفط. وتشكل الصادرات النفطية أكثر من 90% من الناتج المحلي الإجمالي في الكويت، حسب بيانات رسمية.

وأكد العديد من النواب رفضهم الشديد للخطوة الحكومية الأخيرة. وأعلن النائب الكويتي أسامة الشاهين عن رفضه لمشروع القانون، وقال: «القانون خطير ومرفوض، وسنسقطه كما أسقطنا مشروع الـ3 مليارات دولار، وقرض الـ30 مليارا من قبله».

من ناحيته، اعتبر النائب مهلهل المضف أنه «بعد الاستيلاء على الاحتياطي العام، يتم الاتجاه إلى الاستيلاء على ثروة الأجيال القادمة، من خلال هذا القانون، الذي لن نقبل بمروره، بل سنقتح ملف الاحتياطي العام وتكليف المجلس بتتبع الأموال العامة المنهوبة في كل قضايا الفساد بلا استثناء».

بدوره، قال أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت محمد الهاجري، لـ«العربي الجديد»، إن الحكومة أثبتت عدم جديتها في معالجة الأزمات المالية المتلاحقة، لافتا إلى أن الإصرار على إقرار القانون على الرغم من حالة الرفض الشعبي والنيابي قد يدخل البلاد في النفق المظلم.

ودعا الهاجري إلى البدء في تنفيذ الإصلاحات المستحقة بدلاً من التصرفات الاستفزازية، لافتا إلى أن الإصلاح يجب أن يتضمن وقف التعيينات العشوائية في الهيئات الحكومية ومحاربة الفساد وفرض الضرائب التصاعدية على الشركات وزيادة الرسوم وتقليص الدعم والعمل على توفير موارد مالية مستدامة.

الغلاف

أكثر من 180 سفينة محملة بالنفط والسلع تنتظر منذ 3 أيام ترقباً لإعادة فتح حركة الملاحة داخل قناة السويس التي تعطّلت بسبب جنوح واحدة من أكبر ناقلات الحاويات في العالم داخل الممر المائي الذي تمر عبره 12% من التجارة العالمية

أزمة قناة السويس

صعوبات تواجه فتح الممر المائي... وتعطل 12% من التجارة العالمية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

مع الإعلان عن تعليق عمل قناة السويس، أمس الخميس، بسبب جنوح واحدة من أكبر ناقلات الحاويات في العالم داخل الممر المائي، تصاعدت المخاوف بسبب تعطل أكثر من 180 سفينة تنتظر منذ 3 أيام ترقباً لإعادة فتح حركة الملاحة داخل القناة. وما يزيد المخاوف هو توقع امتداد تداعيات الحادث لفترة طويلة ستؤثر على نسبة كبيرة من حركة التجارة التي تمر عبر قناة السويس. وأعلنت هيئة قناة السويس تعليق حركة الملاحة مؤقتاً، أمس، وذلك لحين الانتهاء من أعمال تعويم سفينة الحاويات العملاقة الجانحة بالممر الملاحي منذ يوم الثلاثاء.

تكدس النفط والسلع

وبإغلاق القناة لليوم الثالث، تتكدس عشرات الملايين من براميل النفط الخام ومشتقاته وملايين الأطنان من السلع الحيوية الأخرى في البحر، وسط محاولات من السلطات المصرية حلها على مدار الأيام الثلاثة الماضية.

ويمر حوالي 12% من التجارة العالمية عبر قناة السويس، وتعد القناة طريقاً رئيسيا يتدفق من خلاله النفط من منطقة الخليج العربي إلى أوروبا وأميركا الشمالية، وبالتالي أصبحت كل هذه التجارة بالشلل بعد إغلاق القناة.

ووفقاً لتقديرات شركة أبحاث السوق «كبلر» فإن ناقلات النفط المتوقفة الآن أمام القناة بالإضافة إلى تلك المتوقع وصولها في الأيام القادمة تحمل على متنها ما يقرب من 10% من الاستهلاك العالمي من النفط في اليوم.

وأكثر من 9% من النفط العالمي المنقول بحرًا، بما في ذلك النفط الخام والمنتجات البترولية المكررة، يمر عبر قناة السويس وخط أنابيب النفط «سوميد» الممتد من العين السخنة على خليج السويس إلى سيدي كرير على ساحل البحر المتوسط بالإسكندرية، وذلك وفقًا لتقديرات إدارة معلومات الطاقة الأميركية.

بداية القصة

بدأت الأزمة في الساعات الأولى من صباح الثلاثاء الماضي مع دخول ناقلة الحاويات العملاقة «إيفرغيفن» التي ترفع علم دولة بنما إلى المياه الهادئة لقناة السويس ضمن قافلة الشمال قادمة من الصين متجهة في طريقها إلى ميناء روتردام في هولندا. ولكن بشكل مفاجئ انحرف جسم السفينة البالغ طولها نحو 400 متر عن المجرى المائي وارتطمت بالقاع، قبل أن يتسبب جنوحها في سد مجرى القناة بالكامل وبالتبعية إعاقة حركة الملاحة داخل قناة السويس.

وأوضحت هيئة قناة السويس أن الحادث يعود بشكل أساسي إلى انعدام الرؤية الناتجة عن سوء الأحوال الجوية نظرا لمرور البلاد بعاصفة ترابية، بلغت معها سرعة الرياح 40 عقدة، ما أدى إلى فقدان القدرة على توجيه السفينة ومن ثم جنوحها.

ويبلغ طول السفينة الجانحة يبلغ 400 متر، وعرضها 59 مترا، فيما تبلغ حمولتها الإجمالية 224 ألف طن.

مشاكل فنية عديدة

قالت مصادر مصرية مطلعة على مجريات أزمة السفينة الجانحة جنوب قناة السويس «إيفر غيفن» إن أعمال تعويم السفينة تواجه مشاكل فنية عدة، ربما تطيل أمد الأعمال إلى أكثر من ثلاثة أيام.

وشرحت المصادر، لـ«العربي الجديد» أن ما تم حتى ظهر أمس الخميس، هو تخفيض حمولة السفينة بنقل أكثر من خمسين حاوية كبيرة، لتخفيف السفينة وتسهيل تعويمها، مع استمرار أعمال القطر بواسطة 8 قاطرات عملاقة، إلا أن السفينة حتى الآن لم تتحرك بالقدر المأمول، نظرا لانغماس غاطس السفينة وكاسح الثلوج الخاص بها في قاع وجانب القناة لعمق كبير. وبالتزامن مع عمل القاطرات في السحب وتخفيف الحمولة، تعمل الكراكات والجرافات الصغيرة على تسليك الأجزاء المغمورة من السفينة في الصخور الرملية، بتؤدة، حتى لا تحدث أضرارا في جسم السفينة.

أما أصعب المشكلات بحسب المصادر، التي رفضت ذكر أسمائها، فأولها انخفاض مستوى المياه بشكل عام في القناة بسبب الأحوال الجوية وكذلك في هذه المنطقة تحديدا بسبب انسداد المجرى الملاحي بشكل جزئي من العمق، مما يؤثر بالسلب على إمكانية التعويم.

وثانيها محدودية قدرة القاطرات والسفن الصغيرة التي دفعت بها هيئة قناة السويس في المشاركة في تخفيف حمولة السفينة الجانحة، مما سيستغرق وقتا أطول لإنجاز هذه المهمة إذا استمر عجزها عن الحركة. أما المشكلة الثالثة فهي عدم قدرة الهيئة والشركة المالكة للسفينة على إعادة الكهرباء لها بشكل كامل، مما يجعلها عاجزة تماما عن المساعدة في التعويم، وفشل التحكم في أقسام كاملة منها، حسب المصادر التي كشفت عن استعانة إدارة هيئة قناة السويس بقاطرة عملاقة من الأردن، للمساعدة في تعويم السفينة وأن القاطرة الأردنية وصلت في ساعة مبكرة من صباح الخميس، وبدأت مهام عملها فور وصولها. وفي سياق متصل، أصدرت الشركة اليابانية المالكة للسفينة الجانحة بيانا عبر موقعها على الإنترنت، يؤكد أن الوضع «شديد الصعوبة».

فخ الخداع الرسمي

البيانات والتصريحات التي أدلى بها مسؤولو قناة السويس بصورة رسمية، وعلى رأسهم رئيس الهيئة الفريق أسامة ربيع، أسقطت المصريين في فخ الخديعة، بعدما صورت للمتابعين ظهر الأربعاء أن المشكلة في طريقها للحل، وأن السفن قد تحركت بالفعل بجانب السفينة الجانحة، باستخدام ما سمّته الهيئة «المجرى الملاحي القديم».

وسقطت في هذا الفخ أيضاً بعض وكالات الأنباء العالمية، ومنها وكالة «رويترز» وقنوات فضائية مصرية وعربية، نشرت نقلاً عن مسؤولي القناة نبأ تحويل خط سير السفن إلى مجرى آخر.

والحقيقة التي كانت ظاهرة للمتابعين المتخصصين، وحتى هواة المتابعة الجادة في تتبع حركة النقل البحري العالمية، وأبرزها «العربي الجديد» في تقاريره عن الحادث أمس، أن المنطقة التي تعطلت فيها السفينة ليس لها بديل ملاحي، وهي ليست مزدوجة، وليست فيها تفريعات، وأن السفينة لم تبرح مكانها تقريباً منذ جنوحها لتربض بعرض القناة، متسببة في أضرار بالرصيفين الحجريين لمسافة خمسة أمتار تقريبا.

اكثر من 180 سفينة تنتظر إعادة فتح الملاحة.. وخسائر ضخمة للشركات

وبالتالي فإن البيان الأول للهيئة صباح أول من أمس، الذي ذكر أن حركة الملاحة انتظمت مرة أخرى من خلال مجرى القناة الأصلية (المجرى القديم)، وأنها لا تدخر جهداً لضمان انتظام الملاحة وخدمة حركة التجارة العالمية، «لا يعدو كونه ادعاء خادعاً بأن تقدماً قد تحقق»، وفق مصادر مصرية.

وعقب صدور ذلك البيان، سمحت هيئة القناة لوسائل الإعلام بتصوير مشاهد لمرور سفن قافلة الشمال القادمة من البحر المتوسط، دون الإشارة إلى تكدسها لأحقاً في منطقة البحيرات المرة بالإسماعيلية في انتظار تحريك حاملة الحاويات المعطوبة «إيفر غيفن»، لكن الهيئة في بيانها الصادر أمس عن تعليق الملاحة لحين انتهاء جهود التعويم، كشفت عدم صحة ما ذكرته سلفاً، حيث لم تشر إطلاقاً إلى المجرى القديم.

وقالت إن «حركة الملاحة بالقناة شهدت أول من أمس، عبور 13 سفينة من بورسعيد انتظمت مرة أخرى من خلال مجرى القناة الأصلية (المجرى القديم)، وانها لا تدخر جهداً لضمان انتظام الملاحة وخدمة حركة التجارة العالمية»، لا يعدو كونه ادعاء خادعاً بأن تقدماً قد تحقق»، وفق مصادر مصرية.

وعقب صدور ذلك البيان، سمحت هيئة القناة لوسائل الإعلام بتصوير مشاهد لمرور سفن قافلة الشمال القادمة من البحر المتوسط، دون الإشارة إلى تكدسها لأحقاً في منطقة البحيرات المرة بالإسماعيلية في انتظار تحريك حاملة الحاويات المعطوبة «إيفر غيفن»، لكن الهيئة في بيانها الصادر أمس عن تعليق الملاحة لحين انتهاء جهود التعويم، كشفت عدم صحة ما ذكرته سلفاً، حيث لم تشر إطلاقاً إلى المجرى القديم.

وقالت إن «حركة الملاحة بالقناة شهدت أول من أمس، عبور 13 سفينة من بورسعيد ضمن قافلة الشمال» ثم اعترفت بأنه «كان من المستهدف إكمال مسيرتها في القناة وفقاً للتوقعات الخاصة بانتهاء إجراءات تعويم السفينة الجانحة، إلا أنه مع تواصل أعمال تعويم السفينة كان لا بد من التحرك وفق السيناريو البديل بالانتظار بمنطقة البحيرات الكبرى لحين استئناف حركة الملاحة بشكل كامل بعد تعويم السفينة».

ووفقاً لمصدر بمجلس الوزراء تحدث لـ«العربي الجديد» أمس بعد بيان الهيئة، فإن الهيئة ستجري تحقيقا حول ما إذا كانت السفينة قد دخلت القناة وهي تحمل وزنا أكبر من طاقتها، إذ تشير المعلومات إلى أن حمولة السفينة تبلغ أكثر من 224 ألف طن، أي بزيادة 4 آلاف طن تقريبا عن أقصى استيعاب مسجل لها، لكن ما زالت هذه الأمور قيد التحقيق.

خسائر بمليارات الدولارات

تسبب جنوح سفينة «إيفر جيفن» في قناة السويس المصرية في وقف حركة بحرية يومية بقيمة حوالي 9,6 مليارات دولار، وفقًا لحسابات تقديرية أجرتها مجلة «لويدز ليست». ويستند التقييم إلى تقدير قيمة حركة المرور المتجهة غربًا عند 5,1 مليارات دولار في اليوم، والمتجهة شرقًا بقيمة 4,5 مليارات دولار. أي أن حجم الحركة التجارية الذي تضرر خلال 3 أيام يبلغ نحو 28,8 مليار دولار، قابلة للزيادة في حالة تأخر تعويم السفينة الجانحة. وتشير تقديرات المجلة إلى أن هناك حوالي 165 سفينة تنتظر عبور الممر المائي، في حين تظهر بيانات جمعتها «بلومبيرغ» أن العدد يبلغ 185 سفينة.

وفشلت جهود القاطرات المبذولة لإزاحة السفينة الضخمة «إيفر جيفن» حتى الآن، بعد جنوحها في قناة السويس يوم الثلاثاء. وكانت هيئة قناة السويس قد أعلنت، الخميس، وقف حركة الملاحة مؤقتًا، مع العمل على تعويم السفينة الجانحة عن طريق 8 زوارق قطر. وأوضحت الهيئة، في بيان نقلته «رويترز»، أن 13 سفينة أبحرت جنوبًا على طول القناة، الأربعاء، وتنتظر في البحيرات لحين تعويم السفينة. وجنحت السفينة العملاقة «إيفر جيفن»، البالغ طولها 400 متر وعرضها 59 مترًا، الثلاثاء، في القناة بعدما واجهتها رياح عاتية، وكانت في طريقها من الصين إلى هولندا.

ملايين أطنان السلع تنقلها السفن يوميا عبر قناة السويس (أحمد زكريا/الأناضول)

فريقا إنقاذ للسفينة الجانحة

قالت الشركة المستأجرة لسفينة الحاويات الجانحة في قناة السويس المصرية، امس، ان فريقي إنقاذ محترفين من هولندا واليابان كلفا بالعمل مع السلطات المحلية لوضع خطة اكثر فاعلية لاعادة تعويم السفينة العملاقة.

وذكرت شركة افر جرين التايوانية ان الشركة مالكة السفينة عينت شركتي سميت سالفدج من هولندا ونيبون سالفدج من اليابان وستعملان جنبا الى جنب مع قبطان السفينة وهيئة قناة السويس لتنفيذ خطة تعويم السفينة العالقة.

قطر الناقلة شبه مستحيل والحل التفريغ

القاهرة ـ **العربي الجديد**

توالت ردود الفعل الدولية على حادث قناة السويس، حيث قال بيتر بيردووسكي رئيس شركة بوسكاليس الهولندية التي وصل خبراؤها لمصر صباح أمس الأربعاء لمساعدتها على تعويم السفينة، إن هناك تحديات كبيرة أمام خبراء شركته، ربما أبرزها عدم انتظام عمق قناة السويس الذي يبلغ 25 مترًا في منتصفها قبل أن يتناقص ليصل إلى 15 و11 مترًا وربما أقل على الطرفين، في حين أن غاطس الناقلة الجانحة يبلغ 15,7 مترًا، وهو ما يعني أن جزءًا من مقدمة السفينة غاطس في الوحل. وسحب بيردووسكي في تصريحات للتلفزيون الهولندي، إن بي أو، فإنه يوجد أيضًا تحد آخر متمثل في حمولة السفينة نفسها، إذ إن على متن السفينة نحو 20 ألف حاوية معظمئة مما يضع ثقلًا كبيرًا على مقدمة ومؤخرة السفينة. هذا الحمل الثقيل يجعل إمكانية قطر الناقلة أمرًا شبه مستحيل، والحل كما يشير بيردووسكي، هو أن الناقلة قد تضطر لتفريغ جزء من حمولتها من الحاويات وكذلك من النفط والماء حتى تصل لوزن يمكن قطره. من جهة أخرى، فإن المعدات التي يحتاجها خبراء بوسكاليس لإعادة تعويم السفينة لا توجد في مصر وجلبها إلى هناك سيأخذ وقتًا، وهو ما يعني أن الأمر قد يستغرق أيامًا وربما أسابيع كما أشار رئيس الشركة، خصوصًا أن حرص الخبراء الهولنديين على سلامة جسم السفينة سيجعلهم أشد حذرًا وأكثر أناة.

عمق قناة السويس يبلغ 25 مترا في منتصفها (Getty)

400 مليون دولار خسائر كل ساعة

12% من التجارة الدولية تمر عبر قناة السويس (Getty)

قدرت أرقام غير رسمية خسائر انسداد قناة السويس بحو 400 مليون دولار في الساعة، بناءً على حسابات من LLOYD'S LIST التي تشير إلى أن حركة المرور المتجهة غرباً تبلغ قيمتها حوالي 5,1 مليارات دولار في اليوم، وحركة المرور المتجهة شرقاً تبلغ 4,5 مليارات دولار تقريباً، وفقاً لما نقلته «بلومبيرغ». ويظهر تقدير أنه يوم الأربعاء، الذي وقع فيه الحادث، كانت 185 سفينة تنتظر عبور القناة من الاتجاهين، بحسب بيانات الشحن التي جمعتها وكالة «بلومبيرغ» الأميركية، في حين تخفض LLOYD'S العدد إلى 165 سفينة.

كما أن نحو 34 سفينة حاويات مستأجرة من قبل شركة «ميرسك» العالمية وخطوط الشحن الأخرى إما عالقة في القناة أو في طريقها إليها، وفقًا لشركة تتبع سلسلة التوريد.

وتشير التقارير الأولية إلى أن 10 ناقلات نفط تحمل ما مجموعه 13 مليون برميل قد تتأثر بالاضطراب الجاري في قناة السويس، وفقًا لمحلل الشحن الأول في «فورتكسا ارثر ريتشر». ويمر حوالي 12% من التجارة العالمية عبر قناة السويس، أهم ممر ملاحي في العالم، مما يجعلها استراتيجية للغاية لدرجة أن القوى العالمية خاضت معركة على الممر المائي منذ اكتماله في عام 1869. وقد تسببت الحادثة في انتكاسة أخرى لسلاسل التوريد العالمية التي تشهد ضغطاً بالفعل بسبب طفرة التجارة الإلكترونية المرتبطة بالوباء.

(العربي الجديد)

وقف حركة تجارية بـ9,6 مليارات دولار يومياً

لندن ـ **العربي الجديد**

رسمت مصادر غربية صورة متشائمة لتأثيرات حادث جنوح سفينة «إيفر جيفن» في قناة السويس على حركة التجارة الدولية والملاحة والسفن والناقلات، خاصة العملاقة المحملة بالنفط والغاز والبضائع.

ووفقاً لحسابات تقديرية أجرتها مجلة «لويدز ليست LLOYD'S LIST»، فإن الحادث الذي وقع يوم الثلاثاء تسبب في تجميد حركة بحرية يومية بقيمة تبلغ نحو 9,6 مليارات دولار يوميا، ويستند التقييم إلى تقدير قيمة حركة المرور المتجهة غربًا عند 5,1 مليارات دولار في اليوم، والمتجهة شرقًا بقيمة 4,5 مليارات دولار. ووفق تقديرات المجلة، فإن هناك حوالي 165 سفينة تنتظر عبور الممر المائي، في حين تظهر بيانات جمعتها «بلومبيرغ» أن العدد يبلغ 185 سفينة. وفشلت جهود القاطرات المبذولة لإزاحة السفينة الضخمة «إيفر جيفن» حتى الآن، بعد جنوحها في قناة السويس يوم الثلاثاء. وكانت هيئة قناة السويس قد أعلنت، الخميس، وقف حركة الملاحة مؤقتًا، مع العمل على تعويم السفينة الجانحة عن طريق 8 زوارق قطر. وأوضحت الهيئة، في بيان نقلته «رويترز»، أن 13 سفينة أبحرت جنوبًا على طول القناة، الأربعاء، وتنتظر في البحيرات لحين تعويم السفينة. وجنحت السفينة العملاقة «إيفر جيفن»، البالغ طولها 400 متر وعرضها 59 مترًا، الثلاثاء، في القناة بعدما واجهتها رياح عاتية، وكانت في طريقها من الصين إلى هولندا.

ناقلات النفط العملاقة في انتظار إعادة فتح حركة الملاحة داخل القناة (Getty)

الرؤية

لماذا تنهار الليرة اللبنانيّة؟

علي نور

تتنوّع التحليلات التي تحاول مقاربة العوامل التي تتحكّم بسعر صرف الليرة اللبنانيّة، في ظل انفلات الأزمة الماليّة الخانقة بعيداً عن أي تصوّر أو خطّة رسميّة حكوميّة للمعالجة، لا بل ودون وجود أي حكومة مكتملة الصلاحيّة قادرة على التعامل بجديّة مع تداعيات الانهيار الحاصل.

لكنّ الأكيد حتّى اللحظة، هو أن توسّع المصرف المركزي والسلطة منذ حصول الانهيار المالي في تشرين الأوّل/أكتوبر 2019 في سياسة خلق النقد بالعملة المحليّة، للتعامل مع بعض جوانب الأزمة، لعب دوراً أساسياً في دفع الليرة اللبنانيّة إلى الانهيار الذي نشهده اليوم.

كما ساهمت بعض إجراءات القطاع المصرفي التي جاءت استجابة لتعاميم المصرف المركزي بالضغط على سعر صرف الليرة، من خلال تجفيف السوق المحليّة من العملة الصعبة. وبهذا المعنى، فما نراه اليوم من انهيار في سعر الصرف لم يعد يعبّر عن نتائج مباشرة للأزمة نفسها، بل عن نتائج بعض المعالجات التي اختار لبنان الذهاب إليها.

فلبنان أعلن منذ شهر آذار/مارس من العام الماضي امتناعه عن سداد سندات اليوروبوند، أي سندات الدين العام المقومة بالعملة الصعبة. وفي حين كان من المتوقّع أن تبادر الحكومة اللبنانيّة منذ ذلك الوقت إلى التفاوض على جميع ديونها لإعادة هيكلتها وفق آجال وقيم وفوائد جديدة، بما فيها تلك التي تستحق بالعملة المحليّة، يبدو أن المصرف المركزي والحكومة السابقة قررا الاستمرار في سداد سندات الدين العام المستحقة بالليرة اللبنانيّة، لمصلحة المصارف المحليّة.

وبوجود العجز الكبير في ميزانيّة الدولة، ومع غياب أي مصدر لإقراض الدولة، قرر مصرف لبنان أن يقوم بنفسه بإقراض الدولة لسداد سندات الدين، عبر التوسّع في خلق النقد بالليرة اللبنانيّة، أي عبر ما يعرف بتسييل الدين العام.

نظرة سريعة على ميزانيات المصارف التجاريّة المجمّعة تظهر أن المصارف تمكنت حتى نهاية العام الماضي من تقليص محفظة سندات الدين العام التي تملكها بنحو 6,98 آلاف مليار ليرة لبنانيّة، مقارنة بمحفظة السندات التي كانت تملكها في أكتوبر/تشرين الأوّل 2019، وهو انخفاض جرى تحديداً من خلال خلق النقد من قبل مصرف لبنان لتمكين الدولة من سداد ديونها للمصارف.

مع العلم أن هذا النوع من العمليات يعني عملياً نقل مديونيّة الدولة بالليرة تدريجيّاً من محفظة المصارف إلى محفظة مصرف لبنان، مع ما يعنيه ذلك من فرض لأمر واقع جديد يمنع الدولة من التفاوض على ديونها مع المصارف في المستقبل.

في الوقت نفسه، توقّعت مؤسسة التمويل الدوليّة أن يكون العجز في الميزانيّة العامّة قد تجاوز حدود الـ8% من إجمالي الناتج المحلّي في نهاية السنة الماضية.

وبغياب أي مصدر للإقراض أيضاً، ومع تراجع واردات الدولة نتيجة تردي الظروف الاقتصاديّة وتراجع قيمة العملة المحليّة، تستمر الدولة اللبنانيّة اليوم بالاعتماد على المصرف المركزي عبر خلق النقد أيضاً لإقراضها وتمويل الفجوة في الميزانيّة العامّة.

مع العلم أن الدولة تنفق منذ بداية السنة دون وجود أي موازنة عامّة تحدد وتحصر سقوف الاعتمادات وفقاً لمقتضيات المرحلة، بل تستمر بالعمل من دون إقرار أي موازنة عبر ما يُعرف بقاعدة الاثني عشريّة، التي تقضي بالاستمرار بالإنفاق وفق سقوف شهريّة متناسبة مع موازنة العام الماضي.

وبموازاة ذلك، أصدر مصرف لبنان خلال الفترة الماضية مجموعة من التعاميم الذي نظمت ما بات يُعرف محلياً بعملية إعادة رسملة المصارف. وفي حين طلب المصرف المركزي من المصارف المحليّة تكوين سيولة جاهزة بالعملة الصعبة في المصارف المراسلة بنسبة 3% من إجمالي الودائع الموجودة لديها بالعملات الأجنبيّة، لم تفرض التعاميم أي قيود على المصارف المحليّة من جهة مصدر تكوين هذه السيولة.

وهكذا، توسّعت المصارف بابتداع طرق مختلفة لامتصاص العملة الصعبة من السوق المحليّة، عبر توفير عروض للمقترضين تقضي بإعفائهم من نسبة تتجاوز الـ70% من أصل قيمة قروضهم، مقابل تأمين قيمة قروضهم بالدولار النقدي، أو عبر بيع ما بات يُعرف بالدولار المحلّي، أي الدولار العالق في النظام المصرفي، مقابل الحصول على الدولارات النقديّة.

ومن الناحية العمليّة، ساهمت كل هذه الخطوات في تسهيل عمليّة حصول المصارف على الدولارات المطلوبة للامتثال لشروط مصرف لبنان، ولكن على حساب السيولة المتوفّرة بيد اللبنانيين بالعملة الصعبة.

وبدل أن تؤدّي عمليّة إعادة الرسملة إلى ضخ الدولارات في النظام المصرفي من الخارج، عبر استقدام سيولة جديدة كما سوّق مصرف لبنان هذه العمليّة، كانت النتيجة سحب السيولة من السوق الموازية لإيداعها في حسابات المصارف في الخارج. وبالإضافة إلى كل ذلك، ساهمت سياسة سداد الودائع المدولرة بالعملة المحليّة التي اعتمدها مصرف لبنان، لمعالجة مسألة تعثّر المصارف في سداد التزاماتها للمودعين، في تعميق أزمة الليرة.

فالنتيجة البديهيّة لهذا النوع من العمليات كانت ضخ كميات ضخمة من السيولة بالعملة المحليّة شهريّاً في السوق المحليّة، مع حجب الدولارات النقديّة عن أصحاب الودائع. مع العلم أن الودائع بالعملات الأجنبيّة المتبقية في المصارف اللبنانيّة تتجاوز قيمتها الـ110 مليارات دولار، في حين أن الكتلة النقديّة المتداولة بالليرة اللبنانيّة خارج المصرف المركزي لا تتجاوز قيمتها الـ2,6 مليار دولار وفقاً لسعر الصرف الفعلي اليوم.

في الخلاصة، كل ما سبق ليس سوى نتيجة الاستمرار باعتماد المعالجات المتفرّقة لكل إشكاليّة على حدة، عوضاً عن البحث عن خطة ماليّة شاملة تعيد الانتظام إلى القطاع المالي، وإلى ماليّة الدولة، ومن ثم إلى سوق القطع وسعر صرف الليرة. أما السبب الأساسي الذي أعاق الوصول إلى هذه الخطة كما بات معروفاً، فلم يكن سوى تناقض شروط الحل مع الفئات المهيمنة في النظامين المالي والسياسي، وهي الفئات التي أعاقت أبسط الإصلاحات المطلوبة للخروج من نفق الانهيار، بدايةً من الاعتراف بخسائر القطاع المالي ومعالجتها.